# علاقة السياسة بالأخلاق في تصوّر ماكيافلي لممارسة الحكم

**علي قايدي**
**مكلف بالدروس**
**قسم الفلسفة، جامعة الجزائر.**

**مُلخـــــص:**

نُعالج في هذا المقال موضوع يعد من أهم المسائل السياسية الأصيلة التي طرحها **ماكيافلي** في كتابه الأمير وهي إشكالية تحديد علاقة السياسة بالأخلاق. وغرضُنـــا من ذلك هو إبراز أثر تصوره الواقعي للسياسة في قوله بضرورة تمتع الأمير بالقدرة على تغليب الفضائل الأخلاقية على الفضائل السياسية في ممارسة الحكم، وفهمه من خلال نصوص كتاب الأمير، بعيداً عن الخلط التقليدي بين ما هو حقيقة لـــ **ماكيافلي** وما يُعرف بالماكيافلية.

يعتبر تفكير **نيكولا ماكيافلي** ( Niccola Machiavelli) **(1469-1527** )نقطة تحوّل هامة في تاريخ الفكر السياسي، و ذلك لما يحمله من دعوة إلى تحرير السياسة على مستوى الممارسة من وصاية الكنيسة و سيطرة الأخلاق. لم تكن دعوته هذه ناتجة عن تخمينات نظرية و فلسفية على طريقة الفلاسفة المنظرين، وإنّما ناتجة عن تجربة عملية طويلة في ممارسة السياسة، إذ يُعرف عنه أنّه مارس هذا الفن قُرابة أربع عشرة سنة عندما كانت **فلورنسا** جمهورية **(ما بين** 1498-1512)، حيث كان يشغل منصب رئيس الديوان القُنصلي الثاني و سكرتير مجلس العشر، وهو الأمر الذي سمح له الاهتمام بقضايا السياسة الداخلية و الخارجية لجمهورية **فلورنسا**، والاحتكاك بفضل البعثات الدبلوماسية بشخصيات سياسية كبيرة، مثل **البابا يوليوس الثاني** ( Pape Jules II) (1443-1513) وملك فرنسا

**لويس الثاني عشر** ( Louis XII ) (1462-1515) و الإمبراطور **ماكسيميليان الأول** ( Maximilen I^er^ )(1459 -1519) و غيرهم من الشخصيات التي كانت معروفة في عصره.

و لكن، **فلورنسا** لم تستمر على نظامها الجمهوري بل عرفت سنة 1512 عودة أسرة **آل المديشي** إلى الحكم التي أسقطت النظام الجمهوري، وأقالت **ماكيافلي** من منصبه السياسي، و نفته إلى مسقط رأسه ب**سانت كروز** حيث أُجبر على العيش منعزلاً بعيداً عن الممارسة السياسية التي كان يهواها كثيراً. وعلى الرّغم من كل هذه المتاعب التي سببتها له السياسة و تعرضه للسجن و التعذيب بعد اتهامه بالمؤامرة ضد النظام المديشي الطاغي، فإن شغفه بالسياسة لم ينقطع حيث قرر العودة من جديد إلى الانشغال بمسائلها الشائكة، و لكن هذه المرة ليس ممارسة وإنما تفكيراً وتأليفاً. لقد أتاحت له العزلة فرصة التفكير و التأليف في السياسة لم تكن بالإمكان أن تتاح له و هو يمارسها، و لهذا شاع القول "بأن إبعاده كان خسارة له وكسباً لنا." (**كمال مظهر**، أ. 1984) لأنه أثناء عزلته ألف كُتباً كثيرة من أهمها كتابه الأمير Le Prince سنة 1513 الذي استطاع أن ينجزه خلال بضعة أشهر فقط، كما برهنت على ذلك **كترين رولانيير** (Catherine Roux-Lanier)، في تعليقها عن الكتاب. (Machiavel , N. 1986)

سنعتمد في تحليلنا هذا على كتاب الأمير لتفحص مسألة تعد من أهم المسائل الأصيلة التي طرحها **ماكيافلي** طرحاً ميّزه عن غيره من المؤلفين الذين كتبوا في السياسة، و تتمثل هذه المسألة في علاقة الأخلاق بالسياسة. و لمعرفة موقفه منها ارتأينا طرح الإشكالية التالية: أين تكمن واقعية **ماكيافلي** في طرح مسألة علاقة الأخلاق بالسياسة ؟

إنّ الظروف السياسية الخطيرة التي كانت تعانيها **إيطاليا**، و الطموح في تحقيق وحدتها جعلت **ماكيافلي** يُفكّر في وضع بلده، و يبحث عن الأسباب الحقيقية التي منعتها من تحقيق الوحدة و فرضت عليها حالة الفوضى وعدم الاستقرار السياسي، و هذا ما تقصده ك.

**رولانيير** بقولها "إنّ الواقع المعاصر هو الذي وفر التجربة و موضوع التحليل لماكيافلي" (Machiavel , N. 1986). ولهذا يعتبر كتابه الأمير بمثابة دليل يتضمن طُرق وتقنيات عملية قادرة في نظر صاحبه على إخراج **إيطاليا** من متاعب عدم الاستقرار السياسي، بعث من خلاله رسالة تفاؤل كبير للإيطاليين أكّد فيها أن **إيطاليا** بإمكانها أن تحقق وحدتها، وأنّ بلده كما هو في عصره ممزق و ضعيف، مقارنة بالدول المجاورة له، ليس محكوما عليه بأن يستمر في المعاناة ، لأن الإرادة البشرية في نظره قادرة على تغيير مجرى الأحداث التاريخية، حيث يقول: " أعتقد بأنه إذا كان من المحتمل أن يتحكم الحظ في نصف أعمالنا، فإنه ترك لنا حرية التصرف في النصف الآخر منها تقريبا." **(ماكيافلي، ن. 2004)**

يعد **ماكيافلي** عودة أسرة **آل مديشي** إلى الحكم ما بين سنة 1449 و 1492 وعلى رأسها **لوران العظيم** Le magnifique Laurent de Médécis فرصة تاريخية أتيحت لـــ **إيطاليا**، و ينبغي أن تستغلها لتحقق الوحدة التي كثيراً ما انتظرها أبناؤها، وهو ما أوضحه في قوله: " إنّ **إيطاليا** على أهبة الاستعداد للانضواء تحت راية موحدة شريطة أن تجد من يحمل لواءها، فلا أمل لها اليوم إلا في أسرتكم الماجدة لتقود حملة الخلاص هاته." **(ماكيافلي، ن. 2004)**

هكذا، ومن أجل تقديم نظرة واقعية يمكن أن يستفيد منها **لوران دي مي مديشي العظيم** لتجاوز الصعاب التي تعاني منها **إيطاليا**، و يحقق وحدتها ، اقترح **ما كيافلي** في كتابه الأمير طريقة في ممارسة السياسة مزج فيها بين خبرته الشخصية واطلاعه الواسع على التاريخ القديم في هذا الميدان، حيث لخص تجربة عدة سنين من التعلم و الممارسة السياسية ، و قدمها في كتيب صغير بأسلوب واضح وسهل يسمح لأمير **فلورنسا** الجديد تعلم فن السياسة في وقت قصير و دون عناء. هذا ما أكده في الإهداء الذي استهل به الكتاب بقوله: " لم أجد في حوزتي ما أهبه لكم أفضل من معرفتي بمآثر عظماء الرجال، هذه المعرفة التي حصلتها عبر تجربة طويلة في الشؤون الحديثة، و قراءة متمعنة في تجارب الأزمنة القديمة، وبعد

دراستها وتفحصها بدقة متفانية، ها أنا أضعها بين أيديكم مختصرة مضمومة في سفر صغير." (**ماكيافلي، ن.** 2004)

لقد استطاع **ماكيافلي** أن يبلور في هذا الكتيب مقاربة جديدة للمسائل السياسية تتصف بالواقعية ، طرح بفضلها على حد تعبير **ل.ألتوسير**(L. Althusser) مشكلة فريدة من نوعها في الفلسفة أثارت اهتمام كبار الفلاسفة منذ **سبينوزا** (Spinoza) (1632ـ 1677) إلى **غرامشي** (A. Gramsci) (1891ـ1937) مرورا بـ **منتسكيو** (CR. Montesquieu) (1689ـ1755) و**هيجل** (F. Hegel) (1770ـ1831) و**كارل ماركس** ( K. Marx) (1818ـ1883) وآخرين. (Althusser, L. (a) 1995)، على الرغم من حرسه على أن يكون موضوع بحثه من السياسة و التاريخ و ليس من الفلسفة.

و تتمثل هذه الواقعية في التزام **ماكيافلي** في معالجة المسائل السياسية بوصف الأشياء كما هي موجودة في الواقع، وهذا ما جعله يحذر الأمير من خطر الاقتداء بالفلاسفة المنظرين الذين تحدثوا عن جمهوريات و إمارات من نسج خيالهم لا وجود لها في الواقع مثل **أفلاطون** و **توماس مور** (Thomas More) (1479ـ1535)، الذين ألفوا كتبا في السياسة الاطلاع عليها لا يفيد الأمير في شيء؛ لأنه بالنسبة إلى **ماكيافلي**: " الفرق بين ما نعيشه في الواقع و ما يجب أن نعيشه شاسع إلى درجة أنه من يتغاضى عما هو كائن في سبيل ما يجب أن يكون إنما يتعلم ما يؤدي إلى دماره و ليس إلى صيانة وجوده." (**ماكيافلي، ن.** 2004)

لا شك في أن كتاب الجمهورية لـ **أفلاطون** و كتاب إيطوبيا Utopia لـ **توماس مور** هما من الكتب التي اهتمت بما يجب أن يكون على حساب ما هو كائن. غير أن هذا التحذير لا يعني أنه من الأفضل للأمير أن يكتفي بالممارسة فقط ولا ينشغل بتكوين نفسه فكريا. بل بالعكس ينبغي عليه حسب **ماكيافلي** أن يطلع على الكتب ليتعلم منها، لكن ليس الكتب الفلسفية و النظرية إنما كتب التاريخ التي تروي وقائع الممارسة السياسية، حيث يقول " أما بالنسبة إلى الفكر فينبغي على الأمير أن ينكب على قراءة كتب التاريخ و دراسة سير عظماء الرجال و سلوكهم في الحروب و يتفحص أسباب انتصاراتهم لاحتذائها و أسباب هزائمهم لتجنبها." (**ماكيافلي، ن.** 2004)

لقد تبنى **سبينوزا** واقعية **ماكيافلي** في كتابه رسالة في السلطة السياسية وانتقد بفضلها الفلاسفة و المنظرين الذين كتبوا في السياسة حيث وصف نظريتهم بالطوباوية و غير صالحة للتطبيق،(Spinoza, B. 1978) لا يمكن أن يستفيد منها رجل السياسة الذي يواجه مشاكل واقعية في ممارسته للحكم. ووصل إلى نتيجة وهي أن رجل السياسة الذي تكوّن بالممارسة هو الأجدر بالحكم من الفلاسفة والمنظرين وأكثرهم كفاءة للكتابة في السياسة لأنه لن يعلم من كتاباته غير الأشياء القابلة للتطبيق (Spinoza, B. 1978). عكس ما كان يراه **أفلاطون**. و الأمير كتاب كُتب بهذه الطريقة يعلم أساليب ممارسة الحكم القابلة للتطبيق وليس نظريات في السياسة لا تصلح إلا للتسلية الفكرية. ويقول عنه **ماكسي** ( Maxey ) بـــ " أنه كتاب عملي يفسر فن الحكم الناجح." (**محمد علي، م. علي عبد المعطي، م.** 1985) ويعني بذلك أنه ليس كتابا نظريا يبحث في ماهية الدولة و يقترح تصورا للدولة المثلى كما هو شأن مؤلفات الفلاسفة التقليديين، وهذا ما ذهب إليه **دانـنج** (Dunning) بقوله "لقد أعطانا في هذا الكتاب فلسفة عن فن الحكم ووسائله أكثر من إعطائه لنا نظرية عن الدولة." (**محمد علي، م. علي عبد المعطي، م.** 1985). ولهذا من المستحسن عدم اعتبار **ماكيافلي** فيلسوفا في السياسة من طراز الفلاسفة الكبار **كأفلاطون** و **أرسطو** و **هوبز** و إنما مؤلفا في السياسة عوّض حرمانه من الممارسة بالكتابة و التأليف. ما دام أن غايته من الكتابة في السياسة إفادة من يطلع عليها، وفيما يتعلق بكتابه الأمير إفادة **لوران دي مديشي** في ممارسة الحكم لعله يحقق وحدة **إيطاليا** التي يطمح إليها. و هذا واضح من قوله: "ولما كانت غايتي تكمن في كتابة أشياء تنفع من يطلع عليها، فإنني أرى من الملائم جدا التقيد بعرض الأشياء في صورتها الواقعية و ليس في صورتها الخيالية، لاسيما أنّ الكثيرين قد تحدثوا عن جمهوريات و إمارات من نسيج الخيال لم يرها و لم يسمع بوجودها أحد." (**ماكيافلي، ن.** 2004)

لقد حلل **ألتوسر** هذا القول وتوقف عند عبارة "عرض الأشياء في صورتها الواقعية و ليس في صورتها الخيالية." ووظفها للبرهنة على أن السياسة التي كتب فيها **ماكيافلي** تمثل

بداية عهد جديد للفكر السياسي يعبر عن قطيعة مع الفكر السياسي التقليدي حيث يقول "إن المعرفة الموضوعية للشيء الذي يعالجه وهو السياسة، أي الممارسة السياسية هو الجديد الذي أتى به **ماكيافلي** و حسم به فيما كان يسيطر على العقول من قبله: من تمثلات خيالية للسياسة و إيديولوجية سياسية." ( Althusser, L.(a), 1995) و يعني هذا أنّ علم السياسة الوضعي science positive de la politique كما نعرفه اليوم بدأت أُسسه مع **ماكيافلي**. (Althusser, L.(a), 1995 )

يتميز إذن كتاب الأمير عن الكتب السياسية التقليدية التي أثرت في تاريخ الفكر السياسي مثل كتاب الجمهورية **لأفلاطون**، والسياسة **لأرسطو**، ومدينة الإله **للقديس أغسطين**(Saint Augustin) بأنه يؤكد أن غايته هو تعليم الممارسة السياسية الفعالة و الناجحة التي يمكن وصفها اليوم بالبرغماتية ( pragmatisme)، وليس تعليم نظرية ترضي فضول النظر و التأمل، لهذا سيطر على أسلوبه الأسلوب المباشر والحضور القوي للوقائع التاريخية، سواء التي عاصرها **ماكيافلي** أو التي سبقته.

وفي الواقع يحتوي هذا الكتاب على أساليب و تقنيات صارمة من صميم فن ممارسة الحكم التي من شأنها أن تقدم للحاكم المقتدي بها مادة تاريخية و سياسية تعلمه كيف يصل إلى الحكم، و كيف يمارسه و كيف يحافظ عليه. وهي النقاط الثلاث المشكلة للإشكالية الرئيسة التي أراد أن يعالجها **ماكيافلي** في هذا الكتاب. وهي إشكالية جعلته "يقطع علاقته بكل النظريات التي تبحث في شرعية الحكم ويغادر ميدان[البحث عن] الحق من أجل الالتحاق بميدان الواقع الذي هو كذلك ميدان للقوة." (Barthey, M. C. et Despin, J. P. ,1990). إذن غاية التوصيات والنصائح التي اقترحها **ماكيافلي** للأمير هي الحفاظ على الدولة الموجودة و تقويتها فحسب ،وهي في الحقيقة غاية " تتجاوز الخير و الشر (كما تعرفهما على الأقل الأخلاق الشائعة و تصنفهما للأفراد) ." (**شوفليه ،ج. ج.**، 1998 )

لقد أوصلت هذه الواقعية **ماكيافلي** إلى بلورة تعريف للطبيعة البشرية كثيرا ما يوصف بالمتشائم، استخلصه من ملاحظة تصرفات الناس اليومية سواء أكانوا

حاكمين أو محكومين، وهو أن الناس ليسوا أخيار بالطبع بل أشرار (**ماكيافلي، ن.** 2004). و يميلون باستمرار إلى استعمال أبشع و أحقر الوسائل من أجل تحقيق منفعتهم بمجرد ما تتاح لهم الفرصة. بناء على هذا التعريف نصح الأمير بأن يأخذ هذه الحقيقة في الحسبان في تعامله مع الرعايا أو مع الأمراء و الحكام الآخرين، وحذره من خطر تجاهلها حيث يقول: "كل من يتحرى الخير وسط مجتمع من الأشرار فإنما يعرض نفسه و دولته للخراب." (**ماكيافلي، ن.** 2004)

لا يعني التشاؤم في وصف الطبيعة البشرية أن **ماكيافلي** نفسه، كما هو شائع، كان قاسيا و كارها للبشر، و إنما يعني فقط أن التجربة في ممارسة السياسة علمته أن عامة الناس في علاقتهم بالسلطة، كما يقول **جون جاك شوفالييه**، "يظهرون عادة بمظهر سيئ جدا فهم يتنافسون بجشع وابتذال و رياء و تفاهة ( وإن لم نقل بدناءة )" (**شوفليه ،ج. ج.**، 1998 )، و لا يمكن التحكم فيهم ووضع حد لخطر شرهم إلا باللجوء إلى وسائل التخويف و التهديد و الحيلة و الخديعة التي توصف عادة بأنها مضادة للأخلاق.

بناء على هذه الواقعية التي أكد **ماكيافلي** الالتزام بها في كتابه الأمير، صاغ موقفه من علاقة الأخلاق بالسياسة و بين من خلال النصائح التي قدمها للأمير أن نجاح الفعل السياسي رهن قدرة الأمير على الفصل بينهما وعلى منح الأولوية للفضائل السياسية على الفضائل الأخلاقية، و هذا ما يمكن استخلاصه من قوله: "لأن دراسة الأمور من مختلف أوجهها أثبتت أن العديد من الأشياء التي تكتسي صبغة الفضيلة قد تكون ممارستها سببا في دمار الدولة، و أن الأمور التي تعتبر رذيلة قد تكون عند تطبيقها وسيلة لتحقيق خير الدولة، وأمنها." (**ماكيافلي، ن.** 2004) لقد وضح **ماكيافلي** هذه الفكرة في تحليله لفضيلة السخاء ورذيلة البخل، حيث رأى أن السخاء الذي يتفق جميع الناس على اعتباره صفة حميدة إذا اتصف بها الأمير في تسيير الشؤون العامة فإنه سيعرض دولته لا محالة للخراب؛ لأن السخاء في تسيير الشؤون العامة يؤدي في نظره بالضرورة إلى البذخ.

**(ماكيافلي،ن.** 2004) و هو الأمر الذي يجبر الأمير على استنـــزاف كل ثرواته في ذلك، و يدفعه كما يقول إلى" إثقال كاهل شعبه بالضرائب و القيام بكل ما من شأنه أن يدر عليه المال." **(ماكيافلي، ن.** 2004 ). و في الأخير يصل إلى إثارة حقد وكراهية أغلبية شعبه له بدل تحقيق رضاهم وارتياحهم و زيادة قيمته في قلوبهم. ويعتبر **ماكيافلي** هذه الحالة خطيرة جدا لا يمكن إصلاحها؛ لأنه بمجرد ما يحاول الأمير العدول عن أسلوب السخاء في تسيير الشؤون العامة سوف يوصف بالبخل **(ماكيافلي، ن.** 2004)، وبالتالي عوض أن يصلح الوضع يزيد في حقدهم وكراهيتهم له و لا يقلل منهما. و تجنبا لهذه الحالة رأى **ماكيافلي** و بواقعية لا مجال للشك فيها أنه من المستحسن بل من الضروري أن يكون الأمير بخيلا في تسيير شؤون العامة ،لأنه، كما يقول، "مع مرور الوقت سيعتبره الناس سخيا إلى حد كبير عندما يدركون أنه بفضل سياسة التقشف التي ينتهجها صار مكتفيا بموارده الخاصة، و قادرا على الدفاع عن بلاده ضد كل من يعلن عليه الحرب." **(ماكيافلي، ن.** 2004)؛ لأنه بهذه الكيفية سيعفيهم من شر الزيادة في الضرائب.

يظهر مما سبق، إن صح التعبير، أن رذيلة البخل في الممارسة السياسية هي الفضيلة الحقيقية مادام أنها تساعد الأمير في ممارسة الحكم ، و أن فضيلة السخاء هي الرذيلة الحقيقية مادام أنها تثير الحقد و الكراهية في نفوس أغلبية الناس، و هما عاطفتان يعدهما **ماكيافلي** رذيلتين ينبغي على الأمير تجنبهما في تسيير الشؤون العامة. (ماكيافلي، ن. 2004)

و يمكن أيضا استخلاص فكرة فصل الأخلاق عن السياسة من اعتقاد **ماكيافلي** بأن السياسة قتال و صراع يقوده الأمير ضد ضربات الحظ أو ما يسميه عامة الناس مشيئة الإله، و ذلك حتى لا يترك حكمه ينفلت من سيطرته و يتلاعب به الحظ و يسبب له الانهيار، وهذا ما يقصده من قوله"إن الأمير الذي يعتمد كلية على الحظ ينهار حكمه حينما تتغير ظروف الدهر." **(ماكيافلي، ن.** 2004) و لهذا لكي ينجح في مقاومة الحظ ينبغي عليه أن يحرص على تكييف أعماله مع متطلبات

عصره، لأنه حسب اعتقاد **ماكيافلي** " أسعد الناس هو الذي يكيف أعماله مع متطلبات عصره." (**ماكيافلي، ن.** 2004) ويستطيع أن ينجح الأمير في مهمته هذه إذا تسلح بسلاحي القانون و القوة، الأول في نظر **ماكيافلي** ينتمي إلى طبيعة الإنسان، بينما الثاني ينتمي إلى طبيعة الحيوان. (**ماكيافلي، ن.** 2004) هذا، و في حالة ما إذا كانت الظروف تتطلب من الأمير استعمال الوسيلة الأولى ليضمن نجاح فعله السياسي، فإنه ينبغي أن لا يتهاون في استعمالها ويحرص على إتقانها، و في حالة ما إذا تبين له أن الظروف غير ملائمة و عاجزة عن ضمان نجاح فعله السياسي، فإنه ينبغي عليه استعمال الوسيلة الثانية ، و يقول **ماكيافلي** في ذلك " ما دامت الطريقة الأولى لا تفي دائما بالغرض فإنه من الملائم اللجوء إلى الثانية. لذلك يجب على الأمير أن يجيد استعمال أسلوب الحيوان والإنسان على حد سواء." (**ماكيافلي، ن.**2004) بحيث تكون له القدرة على الانتقال من استعمال الواحدة إلى الأخرى دون أي عناء أو تأنيب ضمير كما كان **أخيل** (Achille ) وغيره من الأمراء القدماء الذين تعلموا على **القنطور شيرون** (Centaure Chiron ) طريقته في الحرب التي تتميز باستعمال الأسلوبين معا بحكم طبيعته المزدوجة: نصف إنسان و نصف حيوان (**ماكيافلي، ن.** 2004) التي تفرض عليهم التناوب في استعمالهما. و هذا هو المغزى الحقيقي الذي أراده **ماكيافلي** من ذكره لهذه الحكاية التمثيلية Histoire allégorique.

ويظهر مما سبق أنه من الضروري على الأمير حسب **ماكيافلي** إتقان استعمال الطريقتين في الحكم، طريقة القانون و طريقة القوة. وهما في الحقيقة طريقتان متكاملتان يمارسهما كل حاكم يريد أن يضمن طاعة الرعايا لأوامره وتشريعاته، لأن اعتماد الواحدة دون الأخرى قد يسبب أخطارا للدولة و يهدد بقاءه في الحكم. والواقع يشهد أن القوة عندما تكون غير مقيدة بقوانين و لم تؤنسن تكون ظالمة و عنيفة و تسبب مشاكل و اضطرابات أكثر مما تضمن للحاكم الاستمرار. والقانون عندما يكون غير مقترن بقوة لن يكون له أي مفعول، ولا يضمن طاعة أي

واحد له، ويقول **باسكال** (Blaise Pascale) (1623 –1662) في هذا التكامل بين القانون و القوة في ممارسة الحكم ما يلي: " العدالة من دون قوة تكون عاجزة والقوة من دون عدالة تكون طاغية." (Pascal, B. 1973) وهذا علما أنه لم يكن ماكيافليا كـــ**هوبز** الذي أكد هو الآخر هذا التكامل في تصوره للعقد الاجتماعي بقوله: " إن الاتفاقات التي لا تقترن بسيف (قوة) تبقى مجرد كلمات تفتقر إلى القوة التي تمكنها من ضمان أقل أمن ممكن للناس." (Hobbes, T. 1999)

والشيء الملفت للانتباه أن **ماكيافلي** في تحليله للطريقتين ركز على الطريقة الثانية، واستمر في تحليلها و بين أنها ضرورية للحكم ينبغي أن يلجأ إليها الحاكم في أغلب الأحيان، ويمكنه أن يكتسبها باقتدائه بأقوى الحيوانات وهو الأسد. مع العلم أن قوة الأسد في نظره غير كافية لوحدها؛ لأنها لا تضمن له التفوق على الصعاب في جميع الأحوال، و الأسد نفسه على الرغم من قوته فهو عاجز عن تجنب الأخطار التي تقتضي الفطنة و الدقة حيث يقول " إن الأسد لا يحمي نفسه من الشراك." (**ماكيافلي، ن.** 2004)

ولسدّ هذا العجز دعا **ماكيافلي** الأمير إلى الاقتداء بحيوان آخر، وهو الثعلب ليكتسب الفطنة والحذق والمهارة و في كلمة واحدة الحيلة، التي تمكنه من تجنب الشراك التي عجزت قوة الأسد عن تجنبها، ولم ينس تنبيهه بأن اكتساب حيلة الثعلب لوحدها عاجزة هي الأخرى عن ضمان النجاح لفعله السياسي كعجز الثعلب، نتيجة افتقاره للقوة، في التصدي لحيوانات أقوى منه كالذئاب مثلا (**ماكيافلي، ن.** 2004). الأجدر إذن بالأمير الجمع بين قوة الأسد و حيلة الثعلب، وهذا ما يقصده **ماكيافلي** من قوله " ينبغي أن يكون الأمير ثعلبا للتعرف على مكامن الشراك و أسدا لإرهاب الذئاب." (**ماكيافلي، ن.** 2004)

إن الحديث هنا عن حيلة الثعلب أمر في غاية الأهمية لأنه ، كما يقول **ألتوسير** ، " يظهر الثعلب كطرف ثالث يتحكم في الطرفين الآخرين." (Althusser, L.(b), 1992) ويقصد بهما القانون والقوة اللذين لا يعبران في الحقيقة سوى عن

الأخلاق و اللا أخلاق، ما دام أن الطرف الأول يتعلق بالطبيعة البشرية، و الطرف الثاني بالطبيعة الحيوانية.

يظهر من خلال هذا التأويل الألتوسيري أن وظيفة الحيلة، التي تمثل الطرف الثالث ،هي تمكين الأمير من التكيف بسهولة مع الظروف التي يصادفها حتى يتغلب على ضربات الحظ ، وذلك باقتراح الوسائل المناسبة لمقاومتها. الحيلة إذن هي التي تسمح له بممارسة السياسة بكيفية مستقلة عن الأخلاق لا يخضع فيها سوى لمنطق النجاح. و يمثل الطرف الثالث (الحيلة) حسب **ألتوسير** غريزة الثعلب التي هي نوع من الحدس نصف واعي و نصف غير واعي (Althusser, L.(b), 1992)، إذا اتصف بها الأمير سيهتدي إلى اختيار الأفعال اللائقة بالظروف التي يصادفها، و يصبح قادرا على التصرف أحيانا بطريقة أخلاقية وأحيانا أخرى بطريقة مضادة للأخلاق، و يقول **ألتوسير** في ذلك" إن هذه الغريزة الحيوانية للثعلب تتدخل هنا لتوحي للأمير في آخر المطاف بهذا السلوك أو ذاك: سلوك الإنسان الفاضل أو سلوك الإنسان العنيف." (Althusser, L.(b), 1992)

ومن الضروري إذن على الأمير أن يتقن استعمال حيلة الثعلب ليضمن نجاح فعله السياسي، وهي طريقة لا تنفي القانون والقوة، بل تضمن حسن استعمالهما، و يعني هذا أن الأمير الذي يتقن فن السياسة هو ذلك الذي لا يتردد في استعمال الحيلة في تعامله مع الرعايا والحكام الآخرين، ويكون قادرا على التنويع بين القانون والقوة في ممارسته للحكم، ومستعدا لترك الأخلاق جانبا عندما تقتضي منه الظروف ذلك، كعدم الوفاء بوعوده في جميع الأحوال، و التاريخ كما يقول **ماكيافلي** حافل بأمثلة تشهد " كم من اتفاقيات سلام و عهود أفرغت من محتواها بتنكر الأمراء لها، وكيف الذين أجادوا استعمال مكر الثعلب هم الذين خرجوا منها منتصرين وفائزين." (**ماكيافلي، ن.** 2004)

بناء على ما سبق يظهر أن الأمير الناجح في نظر **ماكيافلي** هو الرجل السياسي الذي يتمتع بالشجاعة السياسية للقيام بأكبر الرذائل من أجل تحقيق الفعل

السياسي الذي اختاره ، وهذا ما يقصد من قوله " من الواجب على كل أمير أن يسعى إلى الاحتفاظ على مركزه أن يتعلم كيف لا يكون طيبا عند الاقتضاء و أن يستخدم الخير أو ما دونه حسب الضرورة." (**ماكيافلي**، ن. 2004)، و معنى هذا أنه ينبغي على الأمير أن يكون قادرا على الحفاظ على استقلاليته في اتخاذ القرارات السياسية، وعدم ترك نفسه تنقاد وراء تغليب الفضائل الأخلاقية على الفضائل السياسية؛ لأن ما هو مستحب أخلاقيا لا يجلب بالضرورة الخير للدولة. مادام الأمر كذلك فينبغي عليه أن يعتبر الأخلاق ثانوية بالنسبة إلى السياسة، ويكون قادرا على استعمل الأولى كوسيلة لتحقيق الثانية.

إذا كان الحفاظ على السلطة و ضمان استمراريتها و تقويتها هي الغاية السامية التي تسوغ للحاكم استعمال كل الوسائل التي يراها ضرورية من أجل تحقيق اختياراته السياسية، فإنه بهذا المعنى، تكون الممارسة السياسية اللائقة في نظر **ماكيافلي** هي التي تتصف باللأخلاقية و لكنها ناجحة مادامت لا أخلاقيتها لا تمنعها من تحقيق النجاح بل بالعكس تكون بمثابة وسيلة يلجأ الحاكم إلى استعمالها كلما فرضت عليه الظروف ذلك ، وهذا حتى يضمن النجاح الذي يرومه.

إن الاحتكاك بالسياسة ممارسة و مطالعة هو الذي جعل **ماكيافلي** " يشعر بأن فساد السياسة و تدهور العمل السياسي إنما يرجعان بالدرجة الأولى إلى تدخل الأخلاق و معاييرها المفروضة." (**محمد علي، م. علي عبد المعطي**، م. 1985) ليصل في الأخير إلى نتيجة وهي أنه من الأفضل للحاكم في ممارسة الحكم أن يتصرف تصرفات مضادة للأخلاق، و عملية حسابية نفعية تبين أن الضرر المحتمل من تصرف الحاكم تصرفا مضادا للأخلاق يكون أقل خطورة و تأثيرا على الدولة من خضوعه لمعايير الأخلاق السائدة التي غالبا ما تحرم الممارسة السياسية من الفعالية والنجاح ؛ لأن الضرر الناتج عن التصرف الأول يقع على الأفراد و أثره جزئي و يمكن التحكم فيه ، بينما الضرر الناتج عن التصرف الثاني يهدد الدولة بالانهيار ويصيب المجتمع بأكمله، و بالتالي فخطورته لا يمكن التحكم فيها. وأكثر

من هذا، الأخطار التي يسببها هذا التصرف تهدد بزوال الإطار الضروري لوجود الأخلاق، في حين أن الأضرار التي يسببها التصرف المضاد للأخلاق، لا تؤدي إلى زوال هذا الإطار فهو إذن تصرف لا يقضي نهائيا على الأخلاق.

ومن وجهة نظر براغماتية ينبغي على الأمير تركيز اهتمامه على الفعل السياسي الذي اختاره، و ذلك بالحرص على تحقيق نجاحه بشتى الوسائل دون أي اعتبار للأخلاق؛ لأن الأضرار الناتجة عن التعدي على المعايير الأخلاقية تكون تافهة مقارنة بالأضرار الناجمة عن عدم احترام شروط نجاح الفعل السياسي، و هذا ما نفهمه من قول **ماكيافلي** " علينا أن ندرك جيدا بأنه لا يمكن للأمير و لا سيما الأمير الجديد، أن يتحرى كل الفضائل الإنسانية المحمودة لأنه يكون مضطرا من أجل الحفاظ على سلطانه إلى سلوك طريق مغاير للوفاء و الإحسان و الإنسانية والتدين." (**ماكيافلي**، ن. 2004)

وهكذا، و بواقعية جريئة، ربط **ماكيافلي** النجاح في السياسة بضرورة فصلها عن الأخلاق،على أساس أن الأولى تملك نظام قيم خاص بها يختلف عن نظام قيم الأخلاق، و لا يفترض أي تطابق بينهما وحقيقة هذا الاختلاف هو الذي يسمح للأمير في نظر **ماكيافلي** بإقرار أولوية السياسة على الأخلاق في اختياراته السياسية.

انطلاقا من هذا التمييز بين الأخلاق و السياسة وجه **ماكيافلي** نقدا للفكر السياسي التقليدي الذي كان يمزج بينهما و يؤكد ضرورة خضوع السياسة للأخلاق، و فتح المجال للعديد من فلاسفة العصر الحديث لإرساء أسس نظريات في السياسة تقترح نفسها كنظريات مناهضة لما اقترحته الفلسفة السياسية التقليدية و على وجه الخصوص فلسفة **أرسطو** السياسية التي جعلت السياسة خادمة للأخلاق، و ذلك بتأكيد أن هذه الأخيرة تمثل الغاية القصوى التي من أجلها يعيش الناس في المدينة، لأن الإنسان هو حيوان مدني بالطبع لا يستطيع أن يحقق كماله، و بالتالي سعادته إلا إذا انخرط مع الآخرين و عاش معهم في المدينة التي تمثل في نظره أكمل جماعة إنسانية. (**أرسطو**، 1957)

في الواقع لا تعد دعوة **ماكيافلي** إلى ممارسة الحكم بطريقة مضادة للأخلاق أمرا جديدا على مستوى الممارسة ،لأنه هو نفسه استقرأ هذه الفكرة من الواقع، و التاريخ حافل بأمثلة تشهد على أن السياسة تمارس في كل زمن و مكان بالكيفية التي وصفها. و الجديد الذي جاء به يكمن في أنه تجرأ على إبراز أهمية إبعاد الأخلاق عن الممارسة السياسية، و هو الأمر الذي أثار على المستوى النظري مشكلة شائكة وهي علاقة الأخلاق بالسياسة التي كان يعتقد بأن الفلسفة السياسية التقليدية قد فصلت فيها. و بهذا المعنى فقط يمكن القول بأن كتاب الأمير يحتوي على بوادر عهد جديد أعلن فيه صاحبه أن عصر البحث في ماهية الدولة و المدينة الفاضلة قد انقضى، و ترك مكانه لعصر البحث في التقنيات و الطرق الناجحة للحفاظ على الدولة و تقويتها. أي عصر تغليب الممارسة على النظر و التخمين، والسياسة على الأخلاق. و بعبارة أخرى أعلن ضرورة مغادرة عصر البحث فيما يجب أن يكون للدخول في عصر البحث فيما هو كائن. و هذه هي الواقعية التي أسس لها **ماكيافلي** في كتابه الأمير. و التي عبر عنها **جاك ماريتان** ( Jacques Maritain) في قوله: " قدم لنا **ماكيافلي** في كتابه الأمير فلسفة التبرير العقلي و الفني للسياسة، و بعبارة أخرى، فإنه وضع نظاما عقليا للشكل الذي يغلب على سلوك الأفراد في الواقع، و ذلك بإخضاع هذا السلوك لشكل فني وقواعد (فنية بحتة)." **(ماريتان، ج. 1951)**

و هكذا تظهر محاولة **ماكيافلي** السياسية، على المستوى النظري، كمقاربة جديدة للمسائل السياسية قوضت أسس المقاربة التقليدية بالبرهنة على أهمية فصل السياسة عن الأخلاق لضمان النجاح للفعل السياسي وتسهيل فهمه على حقيقته، وذلك بالنظر إليه كما هو في الواقع و ليس كما تريده الأخلاق التي تنتمى إليها أن يكون . كما سمحت للسياسة أن تكون علما له موضوع خاص به مستقل عن المواضيع الأخرى التي كثيرا ما اختلطت بها ، حيث بين **ماكيافلي** اختلاف موضوعها عن مواضيع الفلسفة و الأخلاق، و هذا هو الجديد الذي مهد لظهور ما

يسمى اليوم **بعلم السياسة** ، يقول **جان جاك شوفاليه** في ذلك " ليس هناك، عند نهاية العصور الوسطى، ما هو جديد وغريب أكثر من هذه الرغبة في عزل السياسة عن كل ما عداها. و عن كل ما لا يتعلق بموضوعها الخاص." **(شوفاليه، ج. ج. 1998)**

زيادة على ضرورة تغليب الفضائل السياسية على الفضائل الأخلاقية دعا **ماكيافلي** الأمير إلى التظاهر بصفات أخلاقية في ممارسته للحكم ، مثل الوفاء والإنسانية و الرحمة و النزاهة و غيرها من الصفات التي يمكن أن تؤثر في نفوس أغلبية الناس و تجعلهم يتمسكون بأميرهم و ينال ودهم و رضاهم ؛ لأن هذا الأمر يقوي سلطانه عليهم و يضمن استقراره . يقوم هذا التصرف أساسا على ما سماه **ماكيافلي** بالقاعدة العامة التي تقول " على الأمير تجنب كل ما يعرضه لكراهية والاحتقار، لأنه إذا تمكن من ذلك يكون قد قام بالدور المطلوب و جنب نفسه مغبة الأمور التي قد تسيء إلى سمعته." **(ماكيافلي، ن. 2004)**

إن هذا النفاق الذي يدعو **ماكيافلي** الأمير إلى الاتصاف به مهم في السياسة، لأنه يعبر من جهة عن قدرة الحاكم على التحرر من سيطرة الأخلاق وتسيير شؤون الدولة، و من جهة أخرى عن الجرأة و الشجاعة في استعمال الأخلاق من أجل تحقيق مصلحة الدولة. و لهذا السبب رأى **ماكيافلي** أنه من الأفضل بل من الضروري ألا يتصف الأمير فعلا بهذه الصفات الحميدة، وأن التظاهر بامتلاكها يجلب الخير للدولة أكثر من الاتصاف بها حقا، و يقول في ذلك " فلا حاجة للأمير إذن بأن يمتلك كل المواصفات التي أوردتها من قبل، و لكن من الضروري له أن يتظاهر بامتلاكها، بل يمكنني الذهاب إلى أبعد من ذلك، وأتجرأ على القول بأن الاتصاف بها باستمرار يكون خطيرا عليه، بينما يكون مجرد التظاهر بحيازتها أمر في غاية الأهمية و المنفعة." **(ماكيافلي، ن. 2004)**

إذن، الاتصاف حقا بالصفات الحميدة يقيد الأمير و يمنعه من تكييف أفعاله مع الأوضاع التي تقتضي منه تصرف تصرفات مضادة للأخلاق. ولفهم هذه المسألة جيدا ينبغي التمييز عند **ماكيافلي** بين حالتين سياسيتين يمكن أن يوجد فيهما

الأمير، و هما: أولا؛ حالة ما يسميه بالأمير الجديد قبل أن يصل إلى الحكم و تكون للدولة قوة، بحيث يمثل الفعل السياسي في هذه الحالة القوة الخاصة بالأمير المستقبلي الذي يحق له استعمال كل الوسائل التي يراها ضرورية للاستحواذ على الحكم و حتى تلك التي تكون مضادة للأخلاق السائدة . و هذه الطريقة في ممارسة السياسة هي نفسها طريقة القوة التي رأى **ماكيافلي** أنها تناسب الجانب الحيواني من الطبيعة البشرية . وعلى هذا الأساس تكون القوة هي الوسيلة الملائمة لحالة عدم الاستقرار التي تميز مرحلة السعي إلى الاستيلاء على الحكم، و التي تمثل، كما يقول **جان فالو** ( Jean Fallot ) ، " زمن غير شرعي و مستقر ، حيث القوة التي بفضلها يستحوذ على الحكم ليست بعد قوة الدولة ، و إنما قوة تحاول أن تكون كذلك." (Fallot, J. 1967) إنها تعبر عن قوة الأمير الخاصة التي تطمح إلى أن تتحول إلى قوة دولة. و الانتقال من القوة الأولى إلى القوة الثانية يستلزم في نظر **ج. فالو** شيئا من التناقض الذي يقتضي هو بدوره تصرف الأمير تصرفات تتناقض مع الأخلاق الوثنية أو المسيحية. (Fallot, J. 1967)

ثانيا؛ حالة الأمير الذي يستعمل وسيلة القانون بعد استيلائه على الحكم وتحول قوته الخاصة إلى قوة عامة، وهي الوسيلة التي تناسب حسب **ماكيافلي** الجانب الإنساني من الطبيعة البشرية، والتي يمكن وصفها بالأخلاقية. واستعمال هذه الوسيلة لا يعني بالضرورة أن يكون الحاكم أخلاقيا في ذاته إنما فقط أن يتصرف تصرفات يمكن أن يصفها عامة الناس بالأخلاقية، و هذا حتى يكسب ودهم ورضاهم؛ لأنه بعد الاستيلاء على الحكم واستقراره تكون قوته الخاصة هي نفسها قوة الدولة وتكون الوسائل الأخلاقية (القانون) هي الوسائل الملائمة للحكم. وفي حالة ما إذا اختلطت الأمور على الأمير و تصرف تصرفات غير ملائمة لحالة الاستقرار فإنه سيضيع حكمه. (Fallot, J. 1967)

من المستحسن إذن للأمير عندما يصل إلى الحكم ويضمن استقراره أن يكيف أفعاله مع الأخلاق السائدة، و لكن حسب **ماكيافلي** دون أن يصل إلى حد شل قدرته على التقلب و اللجوء إلى استعمال وسائل مضادة للأخلاق عند الضرورة.

هكذا إذن، يمكن القول بأن الفضيلة السياسية التي يتحدث عنها **ماكيافلي** لا تتناقض بالضرورة مع الفضيلة الأخلاقية، ما دامت الأولى هي التي تضمن وجود الثانية بحيث يستحيل تصور ممارسة الأخلاق في غياب الدولة، وهذا ما ذهب إليه فيما بعد **هوبز** في تصوره للدولة عندما وصف حالة الناس الطبيعية بحالة حرب الجميع ضد الجميع، حيث يكون فيها كل إنسان عدواً لأخيه الإنسان، ولا وجود فيها لقيم الخير و الشر و العدل و الظلم و غير ذلك من القيم الأخلاقية التي لا يمكن تصور وجودها دون تصور وجود الدولة. (Hobbes, T. 1999) وهي حالة شبيهة بحالة عدم الاستقرار واللاشرعية التي تبيح للأمير الجديد في نظر **ماكيافلي** استعمال الوسائل المضادة للأخلاق السائدة من أجل الفوز بالحكم ، هذا ما قصده **جون فالو** بقوله " في المرحلة الأولى ينبغي على الفضيلة عند الأمير أن تقبل ما هو مضاد للأخلاق و لكن في المرحلة الثانية، ينبغي عليها أن تتحد و تتماهى مع الأخلاق مثلما تماهت قوته مع قوة الدولة. و من دون ذلك لن يكون حقا أميرا، وإنما مغتصبا مؤقتا." (Fallot, J. 1967)

إن التظاهر بامتلاك الصفات الحميدة على الرغم من أن هذا السلوك يعتبر من الناحية الأخلاقية نفاقا، وبالتالي رذيلة يؤهل الأمير لأن يكون مستعدا لتكييف ممارسته السياسية مع الأوضاع المستجدة بكل حرية واستقلالية حتى يضمن تغلبه على ضربات الحظ و يحقق مصلحة الدولة، و يقول **ماكيافلي** في ذلك " ولهذا السبب يجب عليه (الأمير) أن يجعل نفسه على أهبة الاستعداد للتغير حسب مقتضيات الظروف و جريان الأحداث، و أن لا يمتنع عن القيام بأعمال الخير ما استطاع إلى ذلك سبيلا، مع ضرورة اللجوء إلى استعمال الشر عند الاضطرار." (**ماكيافلي، ن.** 2004) يتضح من هذا القول أنه لا يصح للأمير أن يستعمل وسائل مضادة للأخلاق من غير فائدة، و معنى هذا أن الشر المباح له القيام به هو ذلك الذي يخدم مصلحة الدولة التي يحكمها. و أما القيام بالشر من أجل الشر فقط فهو أمر ينبغي تحاشيه ،لأنه يثير سخط أغلبية الرعية، و يحول دون تحقيق رضاهم

الذي يقوي سلطانه عليهم، و في النهاية يعرض سلطته إلى خطر التآمر عليها. وتفاديا لهذا الخطر حذر **ماكيافلي** الأمير من سلب ممتلكات الرعية والتعدي على شرفهم، لأنه كما يقول "كلما امتنع( الأمير) عن السطو على ملكية و شرف الناس، كلما كسب ودهم و نال رضاهم، فلا يبقى أمامه إلا أقلية من الطامعين يمكنه كبح جماحهم بسهولة و بطرق متعددة." **(ماكيافلي، ن.** 2004) إن هذه الأقلية الغاضبة إذن لا تشكل خطرا في نظر **ماكيافلي** على الأمير، و لن تتجرأ على التآمر عليه ،لأن أغلبية الرعية راضية على أميرها و لا تهمها الطرق التي يسلكها. لهذا لن تساند المتآمرين عليه، و هذا ما يقصده **ماكيافلي** من قوله " الأمير الذي يصوغ صورته بهذا النحو يحظى بسمعة خيرة، مما يجعل كل مؤامرة ضده أو محاولة الهجوم عليه في غاية الصعوبة. طالما يعرف المتآمرون أنه مقدر و محبوب لدى الناس." **(ماكيافلي، ن.** 2004)

أقام **ماكيافلي** موقفه هذا على ملاحظة أساسية تتعلق بكيفية السيطرة على الرأي العام، و تتمثل في أن أغلبية الناس لا تحكم على الأشياء إلا من خلال ما تراه أعينهم، أي من خلال مظاهرها. **(ماكيافلي، ن.** 2004) وانطلاقا من هذه الملاحظة رأى أنه من الضروري على الأمير استغلال هذه الحقيقة لصالحه ،وذلك بالعمل على إخفاء الشرور التي تقتضيها الممارسة السياسية الناجحة على سمع و نظر الرعية ، و التظاهر في المقابل بمظاهر الرحمة و الوفاء وغيرهما من الصفات الأخلاقية التي تجلب له الاحترام و تساعده على توجيه الرأي العام لصالحه ، وهذا ما يقصده **ماكيافلي** في مخاطبته للأمير بقوله " الجميع يرون مظهرك، و لكن القليلون هم الذين يستطيعون إدراك حقيقتك." **(ماكيافلي، ن.** 2004)

من الممكن للأمير إذن أن يستعمل في ممارسته للحكم الوسائل المضادة للأخلاق و التظاهر بالصفات الأخلاقية دون أي خوف من اكتشاف حقيقته، لأن هذه الأخيرة في متناول إدراك الأقلية فقط، التي لا تشكل خطرا عليه مقارنة بالأغلبية ، و لا تمثل سوى عددا قليلا من الناس تنقصهم القوة الكافية لمعارضة رأي الأغلبية

المدعم بقوة الدولة، وهذا ما أوضحه **ماكيافلي** بقوله " لا يجرؤون لقلة عددهم على معارضة رأي الأغلبية الذي تكفله و تحميه الدولة بكل جلالها و عظمتها." **(ماكيافلي، ن.** 2004)

يضعنا كتاب الأمير بمعالجته لهذه المسألة أمام حقيقة مهمة جدا في ممارسة الحكم، تعد اليوم من صميم فن حكم الرأي العام، وهذا ما ذهب إليه **جان جاك شوفاليه** بقوله " إنه من الممكن أن نستخلص من مؤلفات **ماكيافلي** نظرية في حكم الرأي العام (أو الدعاية بلغة عصرنا) تقوم على ركيزة مزدوجة تتمثل في القوة و النفاق اللذين تنظم الدولة استعمالهما المتتالي على هدى مصلحتها." **(شوفاليه، ج. ج.** 1998)

بناء على أهمية هذه الحقيقة، ينبغي على الأمير أن يبين في اختياراته السياسية أن الأعمال التي يقوم بها هي في صالح الدولة و تعود بالفائدة على الأغلبية، لأن إدراك الأغلبية لمسعاه يجعلها لا تولي أهمية كبرى لتفاصيل الوسائل التي يستعملها المهم عندها هو وصول الأمير إلى تحقيق النتائج الإيجابية، و يؤكد ذلك **ماكيافلي** بقوله " قد جرت العادة، حيث لا توجد محكمة يعتد برأيها، أن يحكم العامة على أعمال الناس، و من ضمنهم الأمراء على وجه الخصوص، من خلال نتائجها، فإذا أظهر الأمير أنه يسعى إلى الانتصار و الحفاظ على الدولة، فإن كل الوسائل التي يستعملها ستحظى باحترام و تقدير الجميع، لأن عامة الناس لا تعنى عادة، إلا بظواهر الأمور و خواتمها." **(ماكيافلي، ن.** 2004)

نستخلص مما سبق أن **ماكيافلي** على الرغم من تأكيده ضرورة فصل الأخلاق عن السياسة في ممارسة الحكم، إلا أنه لم يتجاهل أهميتها و فعاليتها في السيطرة على الرأي العام، و من هذا المنطلق رأى أنه ينبغي على الأمير معرفة المعايير الأخلاقية السائدة في المجتمع الذي يحكمه حتى يتسنى له إدراك أثرها في توجيه الرأي العام بشكل يجعله يتقبل الغايات السياسية التي يختارها.

لقد جلبت هذه الجرأة و الشجاعة لـ**ماكيافلي** انتقادات شديدة تسببت في تشويه سمعته وتصنيف أعماله من بين الأعمال المسوغة لممارسة الحكم الطاغي والمشجعة لإدخال الفساد إلى الميدان السياسي، وهذا ما عبر عنه **فريديريك الثاني** في كتابه الرد على **مالكيفلي** بقوله " لقد أفسد **ماكيافلي** السياسة و دمر مبادئ الأخلاق الصحيحة." (**فردريك الثاني**، 1999) و اتهام أفكاره بأنها تحمل سموما مضادة للإنسانية التي يعتقد أنه يدافع عنها وهذا واضح من قوله " انتدبت نفسي للدفاع عن الإنسانية ضد وحش يبتغي تخريبها (و يقصد هنا **ماكيافلي** ) و تدمير وجودها، و قد وجهت في هذا المؤلف تفكيري كله ضد سمومه ... وانهمكت في الدفاع عن الرأي القائم بأن مؤلف **ماكيافلي** خطير كغيره من المؤلفات الخطيرة الرائجة اليوم في العالم." (**فردريك الثاني**، 1999)

و بهذه الروح المضادة للماكيافيلية نفسها، انتقد أيضا **جاك ماريتان** **ماكيافلي** في مسألة علاقة الأخلاق بالسياسة بقوله " إن الماكيافلية في الحقيقة لا تنجح لأن قوة الشر هي قوة فساد... و قوة كهذه تدمر نفسها بتدميرها ذلك الخير الذي يكون عنصرها ، و لذا فالمنطق الذي يقوم عليه نجاح الشر يحكم على ذلك النجاح بقصر العمر." (**ماريتان، ج.** 1951)

ولكن السؤال الذي يتبادر إلى الذهن في هذه المسألة هو: هل سخر حقيقة **ماكيافلي** فكره لنظرية في السياسة تسوغ الحكم الطاغي و تعادي الحرية ؟ و بتعبير آخر هل أفكار **ماكيافلي** السياسية معادية للإنسانية ؟

من السهل وصف أفكار **ماكيافلي** بأحقر و أبشع الصفات الأخلاقية، وكتابه الأمير حافل بتوصيات و نصائح للأمير يمكن تأويلها لإثبات ذلك. غير أن الأمير ليس بهذه البساطة، بل يحتاج إلى تفحص دقيق يجيب عن سؤال جوهري يتعلق بحياة **ماكيافلي** السياسية. وهو بماذا نفسر وجود ازدواجية التجربة و النظرية في السياسة عند شخص دعا إلى المزج بينهما لضمان نجاح الفعل السياسي ؟ و تتمثل

هذه الازدواجية في أن **ماكيافلي** من جهة كان رجلا سياسيا يدافع عن مبادئ النظام الجمهوري، حيث كان يشغل مناصب سياسية في **فلورنسا** توحي بأنه راض بالنظام الجمهوري و لا يعاديه، ومن جهة أخرى، بعيدا عن الممارسة ألف كتاب الأمير، الذي يوحي عنوانه أنه يدافع عن النظام الملكي، و أنه لم يعد ذلك السياسي الذي مارس السياسة في ظل نظام جمهوري، و الإهداء الذي استهل به هذا الكتاب يعزز هذه الفرضية. بيد أنه لو عدنا إلى بعض آراء فلاسفة يثبت التاريخ اليوم أنهم كانوا من المدافعين عن الحرية و الديمقراطية مثل **باروخ سبينوزا** و **جان جاك روسو**، نجد نصوصا في مؤلفاتهما السياسية تصف أفكار **ماكيافلي** بالإنسانية و المدافعة عن الحرية، مخالفين بذلك الانطباع السيئ السائد عنها.

يعد **سبينوزا** الفيلسوف الأول الذي أظهر بوضوح تبنيه في السياسة لموقف **ماكيافلي** و تأثره به، و الأول الذي تجرأ أن يقول عنه كلاما حسنا، و أن ينعته بأوصاف إيجابية في الوقت الذي ساءت فيه سمعته، واقترن اسمه بكل عمل دنيء وشيطاني و معادي للإنسانية و الأخلاق، حيث وصفه مرتين في كتابه ، رسالة في السلطة السياسية ، بحادّ البصيرة، واعتبره عكس ما يُعتقد، بأنه من المدافعين عن الحرية، في المرة الأولى قال عنه " إنه المؤلف الأكثر اتصافا بالبصيرة الحادة. عرض بالتفصيل التدابير التي ينبغي على الأمير الذي استولت عليه عاطفة السيطرة أن يستعملها من أجل الحفاظ على حكمه." (Spinoza, B. 1978) أما في المرة الثانية، فقد قال عنه " إنه من المؤكد أن هذا الرجل الحاد البصيرة إلى حد كبير يحب الحرية و صاغ نصائح صالحة للحفاظ عليها." (Spinoza, B. 1978)

زيادة على هذا الانطباع الحسن اتجاه أفكار **ماكيافلي** السياسية نلتمس في تصور **سبينوزا** للدولة حضورا قويا لأفكار يمكن وصفها بالماكيافيلية، و من أهمها تلك التي تتعلق بعلاقة الأخلاق السياسية، حيث نجده يدافع عن رأي **ماكيافلي** القائل بأنه من المباح للأمير أن يستعمل كل الوسائل التي يراها ضرورية للنجاح في ممارسة الحكم. و هذا واضح من قول **سبينوزا**: " من أجل تحقيق أمن الدولة، لا يهم

الباعث الذي ألهم المسيرين، بل المهم أن يحسنوا التسيير." (Spinoza, B. 1978) و معنى هذا أن النتائج هي التي تهم في تسيير الشؤون العامة و ليس الوسائل، وهذا طبعا يتفق مع العبارة الشهيرة: "الغاية تبرر الوسيلة" التي عادة ما يلخص بها فكر **ماكيافلي** السياسي، وهي عبارة تعبر حقا عن طبيعة واقعيته التي ميزت كتابه الأمير .لقد تبنى **سبينوزا** هذه الواقعية ووظفها في نقده لنخبوية **أفلاطون** في تصوره للدولة، التي تقول بضرورة وجود فيلسوف على رأس الدولة بحجة أن الحكمة لوحدها قادرة على ضمان السير الحسن للشؤون العامة، وفي هذه المسألة يرى **سبينوزا** على غرار **ماكيافلي**، أن رجال السياسة بحكم معرفتهم أنه لا يوجد أناس من دون عيوب ، يعتمدون الحيلة في ممارستهم للحكم أكثر مما يعتمدون الحكمة (Spinoza, B. 1978) وما يقصده هنا **سبينوزا** بالحيلة لا يختلف عما قصده **ماكيافلي** عندما نصح الأمير بتقليد الثعلب في حيلته وعدم الالتزام بوعوده و بأخذ بعين الاعتبار في ممارسته للحكم أن كل الناس أشرار بالطبع. هكذا، وصل **سبينوزا** في تصوره للدولة إلى نتيجة لا تختلف عما جاء في كتاب الأمير، وهي أنه من الضروري على الحاكم أن يستعمل كل الطرق التي أثبتت التجربة صلاحيتها من أجل إبطال خبث الناس (Spinoza, B. 1978) ، حتى تلك التي عادة ما يصفها عامة الناس باللا أخلاقية. إنه إذن بهذا الموقف يدعو الحكام إلى ممارسة السياسة بطريقة تتعارض مع ما جاءت به تعاليم رجال الدين الذين يرون أنه من الضروري أن يحترم الحاكم في تسييره لشؤون الدولة المبادئ المقدسة للأخلاق التي يجب على كل فرد احترامها . (Spinoza, B. 1978)

أما **روسو** صاحب الفكر السياسي المدافع عن الحرية و الديمقراطية والمناهض للطغيان والاستبداد، فإنه صاغ موقفا إيجابيا عن **ماكيافلي** لا يختلف كثيرا عما ذهب إليه **سبينوزا** من قبله، حيث جاء في كتابه العقد الاجتماعي ما يلي: " فقد لجأ هذا المؤلف **[ماكيافلي]** إلى التمويه فتظاهر بأنه يلقي دروسه على الملوك، و لكنه في ثنايا كتابه خص الشعوب بدروس أعظم، فكتاب **ماكيافلي** الموسوم باسم الأمير هو كتاب الجمهوريين." (**روسو، ج. ج.** 1972) هذه الفكرة، كما يظهر، هي نفسها تلك التي اعتمدها قرنين فيما بعد **ألتوسير** حين حكم على كتاب الأمير بأنه كتاب يخاطب **ماكيافلي** فيه الأمير من وجهة نظر

الشعب. (Althusser, L.(a). 1995) إذن كتاب الأمير في نظر **ألتوسير**، على غرار ما يراه **روسو**، موجه للشعب وليس للأمير كما شاع الاعتقاد، لأن مضمونه هو الكشف عن الممارسات السياسية الدنيئة و اللا أخلاقية التي يلجأ إليها الحكام في تدبير شؤون الدولة. إذ بفضله استطاع **ماكيافيلي** أن يخرج ممارسة الحكم من السرية إلى الفضاء العمومي حتى يحكم عليها الجمهور؛ لأنه، كما يقول **ألتوسير**، " في الوقت الذي يسلح **ماكيافلي** فيه الأمير بطرق الحكم يجرده منها بمجرد ما يعلنها للجمهور." (Althusser, L.(a). 1995)

هكذا يمكن القول بأن كتاب الأمير جاء لكي يصعب مهمة الحاكم الطاغي و ليس ليسهلها، لأن الأمراء أصلاً يلجؤون في ممارستهم للحكم إلى استعمال العنف و الحيلة و الخداع و غير ذلك من الطرق اللا أخلاقية التي نصح بها **ماكيافلي** الأمير، و بالتالي، فهم يعرفونها و لا يحتاجون إلى من يعلمهم إياها، في حين أن الشعب بحكم بعده عن السلطة، خاصة في الدولة الملكية، لا يعرف هذه الأمور، و**ماكيافلي** بكتابه هذا يعرفه إياها، و يبين له المنطق المتحكم فيها. و بفضل إدراك الجماهير أن الأمراء الذين يحكمونهم ليسوا مقدسين، و إنما هم أناس مثلهم يتصرفون تصرفات مضادة للأخلاق لتحقيق مصالحهم، يعرفون أنهم ليسوا أقل منهم أخلاقا، بل هم مثلهم.

النتيجة التي نخلص إليها إذن، أن الحكام سواء اطّلعوا على نصائح **ماكيافلي** الواردة في كتابه الأمير أو لم يطلعوا عليها، يمارسون الحكم بطريقة واقعية يَصدق وصفها بالماكيافلية تفرض عليهم أن يفصلوا الأخلاق عن السياسة ويخضعون الأولى للثانية.

## قائمة المصادر والمراجع

### ـ المصادر

1-**نيكولو ماكيافلي**، الأمير (خطاب في تدبير الحكم)، ترجمة وتقديم **عبد القادر** (الرباط: دار الأمان 2004)، ط.1.

2-Machivel, Le prince, traduction et commentaire Catherine Roux (Paris :Bordas,1986).

**ـ المراجع باللغة الفرنسية**

1- Althusser Louis, Ecrits philosophiques et politiques, t. II, (France: Stock / Mec,1995).

2- Althusser Louis, Les faits, (France: Stock / Mec, 1992).

3- Barthley Marie Claude et Despin Jean Pierre, Le pouvoir: science et philosophie politique, (Paris: Edition - Magnard,1990).

4- Hobbes Thomas, Léviathan, traduit, annoté et comparé avec le texte latin par François Tricaud, (Paris: Edition Dalloz,1991).

5- Fallon Jean, Pouvoir et morale, (Paris: Edition Anthropos, 1967).

6- Pascal Balaise, Pensées et opuscules, textes choisis, présentés et annotés par Ferdinand Duviard, (Paris: Libraire A. Hatier, 1973).

7- Spinoza, Traite de l'autorité politique, traduction et notes de Madeleine Francés, préface de Robert Mésrahi, (Paris: Gallimard, 1978).

**ـ المراجع باللغة العربية**

1- **أرسطو**، السياسيات، تر. **الأب أوغسطينس بربارة البولسي**، (بيروت: اللجنة الدولية لترجمة الروائع الإنسانية، 1957).

2- **روسو، ج.ج.**، العقد الاجتماعي أو مبادئ القانون السياسي، تر. **بولس غانم**، (بيروت: اللجنة اللبنانية لترجمة الروائع، 1972).

3- **كمال مظهر أحمد**، ميكيافيلي والميكيافيلية، (بغداد: منشورات دائرة الشؤون الثقافية، 1984).

4- **محمد علي محمد، علي عبد المعطي محمد**، السياسة بين النظرية والتطبيق، (بيروت: دار النهضة العربية، 1985).

5- **فريديك الثاني مالك بروسيا**، الرد على ماكيافيل، تر. الحسن الحية، (لبنان: إفريقيا الشرق، 1999).

6- **شوفاليه ،ج.ج.**، تاريخ الفكر السياسي، من المدينة الدولة إلى المدينة القومية، تر. **محمد عرب صاصيلا**، ج.1، (لبنان: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع).

7- **ماريتان، جاك**، الدولة والفرد ، تر. **عبد الله أمين**، (بيروت: دار مكتبة الحياة،1951).